# (الملخص التنفيذي)

# الاقتصاد العراقي بين الصمود أمام التحديات و استثمار فرص النمو و التنمية

قاعة ملتقى بحر العلوم للحوار - بغداد - ١٤ حزيران ٢٠٢٦

**ناقشت الندوة واقع الاقتصاد العراقي في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، وانعكاسات الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني، والخيارات المتاحة لتعزيز قدرة العراق على الصمود الاقتصادي وتحويل التحديات إلى فرص للنمو والتنمية المستدامة.**

**وشارك في الحوار نخبة من المسؤولين والخبراء، في مقدمتهم الدكتور عبد الله الدردري مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدكتور يوسف خلف رئيس هيئة المستشارين، والدكتور ماهر جوهان ممثلاً عن وزارة المالية ووزارة التخطيط وادارها الدكتور عبد الكريم كاظم عجيل عميد معهد اعداد القادة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.**

—

## ثانياً: أبرز التحديات التي جرى تشخيصها

**1. هشاشة النموذج الاقتصادي العراقي: أكد المشاركون أن الاقتصاد العراقي ما يزال يعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعله عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق والأزمات الإقليمية.**

**2. ضعف التنوع الاقتصادي: لا تزال مساهمة القطاعات غير النفطية محدودة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين ترتبط غالبية الإيرادات والصادرات بقطاع النفط والغاز.**

**3. تراجع الإنتاجية: جرى التأكيد على أن انخفاض الإنتاجية يمثل أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي، بما ينعكس سلباً على التنافسية وفرص العمل ومستويات الدخل.**

**4. تضخم القطاع العام: استمرار التوسع في الإنفاق التشغيلي والتوظيف الحكومي أدى إلى زيادة الضغوط على المالية العامة وتقليص الحيز المتاح للاستثمار والتنمية.**

**5. ضعف القدرة على امتصاص الصدمات: أظهرت التطورات الإقليمية الأخيرة محدودية المصدات المالية والاقتصادية القادرة على حماية الاقتصاد العراقي من الأزمات المفاجئة.**

## ثالثاً: الأولويات الاستراتيجية للإصلاح

**1.تعزيز الحوكمة والإصلاح المؤسسي: اعتبر المتحدثون أن الحوكمة تمثل المدخل الأساس لأي إصلاح اقتصادي، عبر:**

- **مكافحة الفساد.**
- **تطوير الإدارة العامة.**
- **رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.**
- **تعزيز الشفافية والمساءلة.**
- **تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.**

**2.التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: أكدت الندوة أهمية:**

- **رقمنة المؤسسات الحكومية.**
- **تطوير البنية التحتية الرقمية.**
- **توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي.**
- **تعزيز الأمن السيبراني.**
- **أتمتة الخدمات الحكومية.**
- **ما يسهم في رفع الكفاءة وتقليل الفساد وتحسين الخدمات.**

**3. تمكين القطاع الخاص: شدد المشاركون على ضرورة:**

- **إطلاق طاقات القطاع الخاص.**
- **تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**
- **إزالة المعوقات التنظيمية والإدارية.**
- **توفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة.**

## رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية ذات الأولوية

**1.إصلاح النظام الجمركي والضريبي: طرح الدكتور عبد الله الدردري إصلاح الرسوم الجمركية والضرائب كأحد أهم القرارات القادرة على:**

- **تنمية الإيرادات غير النفطية.**
- **حماية الإنتاج المحلي.**
- **تحفيز الصناعة الوطنية.**
- **تعزيز التنوع الاقتصادي.**

**2.إعادة هيكلة الدعم الحكومي: أكد المشاركون ضرورة الانتقال التدريجي من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه للفئات المستحقة، بما يقلل الهدر ويزيد كفاءة الإنفاق العام.**

**3. موازنة البرامج والأداء: اعتُبرت موازنة البرامج والأداء خطوة جوهرية للانتقال من إدارة الإنفاق إلى إدارة النتائج، عبر ربط التخصيصات المالية بمؤشرات أداء قابلة للقياس.**

## خامساً: متطلبات التنمية المستدامة

**أشارت الندوة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة كما أشار لها الدكتور يوسف خلف يتطلب:**

- **استقرار البيئة السياسية والأمنية.**
- **حصر السلاح بيد الدولة.**
- **فرض سيادة القانون.**
- **مكافحة الفساد.**
- **تحديث التشريعات الاقتصادية.**
- **تطوير المؤسسات التنظيمية المستقلة.**
- **الاستثمار في التعليم والمعرفة والبحث العلمي.**

## سادساً: دور الشراكات الدولية

**أكدت الندوة أهمية الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الدولية في:**

- **بناء القدرات المؤسسية.**
- **تطوير النماذج الاقتصادية.**
- **دعم الإصلاح المالي والإداري.**
- **التحول الرقمي.**
- **تمويل مشاريع التنمية والمناخ.**

**كما جرى التأكيد على أهمية توظيف التمويل الدولي لدعم مشاريع استراتيجية مثل:**

- **مشروع الإدارة المشتركة لهور الحويزة.**
- **مشروع تنمية محافظات الجنوب :( البصرة – ذي قار – ميسان – المثنى ) والذي تعمل مؤسسة بحر العلوم كشريك استراتيجي على تحقيقه بالشراكة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .**

## سابعاً: الخلاصة العامة

**خلصت الندوة إلى أن التحدي الرئيس أمام العراق لم يعد يقتصر على إدارة الأزمات أو الصمود أمام الصدمات، بل يتمثل في الانتقال إلى نموذج اقتصادي أكثر تنوعاً وكفاءة واستدامة كما أشار الدكتور جوهان في حديثه، وأكد المشاركون أن نجاح هذا التحول يتطلب إرادة سياسية واضحة، وإصلاحاً مؤسسياً عميقاً، وتمكين القطاع الخاص، وتسريع التحول الرقمي، وإعادة هيكلة السياسات المالية والاقتصادية بما يعزز قدرة الاقتصاد العراقي على النمو المستدام وتحقيق التنمية الشاملة.**

## الرسالة المحورية للندوة

**يمتلك العراق من الموارد والإمكانات ما يؤهله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، إلا أن تحويل هذه الإمكانات إلى نتائج ملموسة يتطلب إصلاحات هيكلية جريئة، ومؤسسات فاعلة، واقتصاداً أكثر تنوعاً وقدرة على الصمود."**

## تفاصيل الندوة :

## الاقتصاد العراقي بين الصمود امام التحديات واستثمار فرص النمو والتنمية

## الأحد 14 حزيران 2026

## ملتقى بحر العلوم للحوار

### السيد علي الغريفي: المدير التنفيذي لملتقى بحر العلوم للحوار

السيدات والسادة الحضور، ضيوفنا الأكارم، معالي الدكتور عبد الله الدردري مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير الإقليمي للدول العربية، أصحاب المعالي والسيادة والسعادة، ضيوفنا الكرام، مع حفظ المقامات والألقاب جميعاً، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، باسم مؤسسة بحر العلوم، وبرعاية معالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم، نرحب بكم أجمل ترحيب في هذه الجلسة الحوارية البغدادية، التي نأمل أنْ تخرج بنتائج ومخرجات تسهم في دعم الاقتصاد العراقي وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات، بما يخدم المجتمع العراقي ومستقبل التنمية في البلاد، كان من المقرر أن تكون هناك كلمة ترحيبية باسم المؤسسة، لكن وبسبب بعض التعديلات على برنامج الندوة، ارتأينا أنْ يبدأ اللقاء بكلمة ترحيبية من الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، السيد تيتون، نيابةً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن المؤسسة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى الجلسة الحوارية.

## السيد تيتون ميترا: الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

السلام عليكم جميعاً، أرجو أنْ تعذروني لأنني لا أتحدث اللغة العربية، ولذلك سأستخدم الترجمة، ويسعدني أن أرحب بكم جميعاً في هذا اللقاء المهم، أتوجه بالشكر إلى الدكتور إبراهيم بحر العلوم، رئيس مؤسسة بحر العلوم، وإلى جميع الزملاء في المؤسسة وفي ملتقى بحر العلوم للحوار، على هذه الشراكة المهمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنه لشرف كبير أن أكون بينكم اليوم في هذا التجمع المهم الذي يجمع نخبة من صناع القرار والخبراء والأكاديميين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والتنموي في العراق، وأود أن أتقدم بالشكر إلى مؤسسة بحر العلوم على تنظيم هذه الفعالية المهمة، التي تندرج ضمن سلسلة من المبادرات المشتركة الهادفة إلى دعم التنمية والاستقرار في العراق.

في الحقيقة، لا يوجد اليوم موضوع أكثر أهمية من مناقشة قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة الصدمات الخارجية والتحديات المتزايدة، وفهم العوامل التي تعرقل التنمية، والبحث عن السبل الكفيلة ببناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود والاستدامة، وأنَّ العراق يواجه اليوم تحديات استثنائية تتطلب التفكير بعمق في كيفية تعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية.

خلال الأشهر الأخيرة، ولا سيما في ظل التوترات الإقليمية والحرب الدائرة في المنطقة، شهدنا آثاراً مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العراقي، وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط العراقية على إعداد نماذج اقتصادية لقياس أثر هذه التطورات على الاقتصاد الوطني، وأظهرت النتائج أنَّ استمرار الصراعات لفترات طويلة قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة، من بينها اتساع فجوات الدخل، وانخفاض مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، فضلاً عن الضغوط التي قد تتعرض لها المالية العامة والأسواق المحلية.

كل هذه المؤشرات تؤكد أهمية التحرك المبكر لمعالجة الاختلالات الهيكلية وبناء اقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات، لكن في المقابل، فإنَّ كل تحدٍ يحمل في طياته فرصة، ومن قلب الأزمات يمكن أنْ تنشأ فرص جديدة للإصلاح والتطوير.

إنَّ التحديات التي تواجه العراق ليست اقتصادية فقط، بل هي أيضاً مؤسسية واجتماعية وتنموية، وتتطلب استجابة شاملة ومتكاملة، ومن جانبنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإننا نؤكد استعدادنا الكامل لمواصلة العمل مع الحكومة العراقية ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والاستفادة من خبراتنا وتجاربنا في مختلف دول العالم لدعم جهود العراق في تحقيق التنمية المستدامة، كما أننا ملتزمون بمساندة المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي، ودعم مجلس الاستقرار المالي، وتطوير السياسات الاقتصادية التي تساعد العراق على مواجهة الصدمات وبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً، أعلم أن الجميع يتطلع إلى النقاشات المهمة التي ستشهدها هذه الجلسة، ولذلك لن أطيل أكثر، أتمنى لكم جلسة مثمرة وناجحة، وشكراً جزيلاً لكم.

## السيد علي الغريفي: المدير التنفيذي لملتقى بحر العلوم للحوار

شكراً جزيلاً للسيد تيتون، والآن أدعو الأستاذ الدكتور عبد الكريم كاظم عجيل، عميد معهد إعداد القادة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، لتولي إدارة هذه الجلسة الحوارية، ولابد أنْ نشير إلى أنَّ الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومعهد إعداد القادة يمتلكان تاريخاً طويلاً من التعاون والشراكة مع مؤسستنا في العديد من المبادرات والبرامج، ولذلك يسعدنا أنْ يتولى الدكتور عبد الكريم إدارة هذه الندوة، وكان من المفترض أن يشارك معنا معالي وزير المالية الأستاذ فالح الساري، إلا أنَّ ارتباطاً طارئاً مع دولة رئيس مجلس الوزراء في الساعة الثامنة مساءً حال دون حضوره، فأناب عنه مشكوراً الدكتور ماهر جوهان، كما نرحب بأخينا وصديقنا العزيز الدكتور يوسف خلف، رئيس هيئة المستشارين، ونبارك له هذه المهمة الجديدة، ونسأل الله له التوفيق والنجاح في مسؤولياته القادمة.

## الدكتور عبد الكريم كاظم عجيل: عميد معهد إعداد القادة–الأمانة العامة لمجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم، السيدات والسادة الحضور، مع حفظ الألقاب والمقامات جميعاً... أسعد الله مساءكم بكل خير، في البداية أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مؤسسة بحر العلوم على رعايتها لهذه الندوة المهمة، التي تواصل من خلالها طرح الموضوعات الحيوية المرتبطة بمستقبل العراق وتحدياته، وأعتقد أن هذه الندوة استثنائية من حيث موضوعها، ومن حيث نوعية المتحدثين المشاركين فيها، وكذلك من حيث الحضور الكريم، فنحن اليوم أمام موضوع بالغ الأهمية يتعلق بمستقبل الاقتصاد العراقي وقدرته على الصمود في مواجهة المتغيرات والتحديات.

عنوان ندوتنا هو: **(الاقتصاد العراقي بين الصمود أمام التحديات واستثمار فرص النمو والتنمية)**، وهو عنوان يعكس بدقة طبيعة المرحلة التي يمر بها العراق، فالاقتصاد العراقي يواجه اليوم تحديات كبيرة ومتنوعة، بعضها داخلي وبعضها خارجي، ومن جهة أخرى، فإن العراق مطالب في الوقت نفسه بمواصلة جهود التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل.

وهذا يمثل تحدياً مضاعفاً، خصوصاً أن العراق يعد من الدول ذات النمو السكاني المرتفع، الأمر الذي يفرض ضغوطاً متزايدة على الدولة في مجالات التشغيل والخدمات والبنى التحتية والتنمية البشرية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الجلسة الحوارية، التي نسعى من خلالها إلى الاستماع إلى رؤى وخبرات ضيوفنا الكرام، ومناقشة السبل الكفيلة ببناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود وأكثر قدرة على استثمار الفرص المتاحة.

لنبدأ مع الدكتور عبد الله الدردري: أنتم تمتلكون خبرة واسعة، سواء في المجال التنفيذي سابقاً أو في إدارة العمل الدولي حالياً، ولديكم اطلاع مباشر على أوضاع الدول المختلفة وتجاربها الاقتصادية، أين ترون موقع العراق اليوم في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم

## الدكتور عبد الله الدردري: مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير الإقليمي للدول العربية

دعني أقول إننا جميعاً نكاد نملّ من تكرار المقولة نفسها: إنَّ لدى العراق إمكانات هائلة للنهوض والتنمية، وأنَّ طاقاته كبيرة جداً، هذه العبارة تتكرر باستمرار، لكن المشكلة أنَّ هذه الإمكانات لم تُترجم حتى الآن إلى واقع اقتصادي ملموس يشعر به المواطن العراقي في حياته اليومية، فنحن نردد هذا الكلام منذ سنوات طويلة، فالإمكانات كبيرة، لكننا ما زلنا نفتقر إلى القدرة على تحويلها إلى حياة كريمة ومستوى معيشة أفضل للمواطن. في الحقيقة، العراق يواجه إلى حد كبير التحديات الهيكلية نفسها التي تواجه معظم اقتصادات المنطقة العربية، سواء كانت دولاً غنية أو فقيرة، التحدي الأول يتمثل في انخفاض الإنتاجية، فقد تراجعت إنتاجية الاقتصادات العربية بنحو 50% منذ عام 1980، رغم تريليونات الدولارات التي تدفقت إلى المنطقة من عائدات النفط إلا أنَّ الإنتاجية تراجعت، والإنتاجية هي أساس النمو الاقتصادي والتنافسية، وهي الأساس الحقيقي لزيادة دخل الفرد، فلا يمكن الحديث عن ارتفاع مستدام في دخل الفرد مع استمرار تراجع الإنتاجية.

وفي العراق تحديداً، انخفضت الإنتاجية خلال السنوات الخمس الأخيرة وحدها بنسبة تقارب 15%، لذلك، فأنَّ الحديث عن اقتصاد تنافسي فعال قادر على خلق فرص عمل ذات قيمة مضافة وتحقيق حياة كريمة للمواطن يبقى أمراً صعباً في ظل هذا التراجع المستمر.

لماذا تنخفض الإنتاجية في العراق وفي المنطقة عموماً؟ السبب الرئيس أنَّ اقتصاداتنا ما زالت بعيدة عن اقتصاد المعرفة، والمفارقة أنَّ إنتاجية أغنى دول المنطقة تكاد تعادل إنتاجية أفقرها، فالثروة وحدها لا تصنع اقتصاداً منتجاً.

العراق، في بعض المؤشرات المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي وإنتاج المعرفة، يحتل المرتبة (108) من أصل نحو (190) دولة، لكنه لا يظهر أصلاً في بعض المؤشرات الكلية الرئيسية للمعرفة، ومنها مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index)، ومن دون الاستثمار الجاد في المعرفة والتعليم والبحث العلمي، يصبح من الصعب بناء اقتصاد تنافسي ومستدام.

التحدي الثاني هو غياب التنوع الاقتصادي، فالدول العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة له تواجه المشكلة ذاتها بدرجات مختلفة، وحتى الدول التي تبدو أكثر تنوعاً من غيرها ما زالت تعتمد على عدد محدود من القطاعات، والعراق مثال واضح على ذلك، إذ إنَّ نحو 99.6% من صادراته وإيراداته الخارجية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع النفط والغاز، ولا يمكن بناء اقتصاد متعدد المصادر وعالي الإنتاجية في ظل هذا المستوى المرتفع من التركّز، وهذا الأمر ينطبق على كل دول المنطقة.

قبل أسبوع كنت في جيبوتي، وهي دولة تحقق معدل نمو يقارب 6% سنوياً منذ عشر سنوات، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها نحو 3700 دولار، لكن معظم إيراداتها تعتمد على ميناء جيبوتي الذي يشكل المنفذ التجاري الرئيس لإثيوبيا نحو العالم، ورغم ذلك، فإن معدل البطالة فيها يقارب 60%، لذلك يجب ألّا ننخدع بأرقام الناتج المحلي الإجمالي وحدها، فالأهم هو طبيعة هذا النمو ومصادره ومدى قدرته على خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

عندما تأتي الإيرادات من مصادر محدودة ومنخفضة التنوع والإنتاجية، فإنها تعزز الاقتصاد الريعي وتكرّس عقداً اجتماعياً قائماً على توزيع الريع بدلاً من خلق القيمة المضافة، ومن دون الخروج من هذه الحلقة المفرغة، سيكون من الصعب تحقيق تنمية مستدامة وحقيقية.

اليوم يواجه العراق تحدياً إضافياً يتمثل في تداعيات النزاع الدائر في المنطقة، والذي تسبب . كما أشار السيد تيتون . بصدمة كبيرة للاقتصاد العراقي، فبلد كان يصدر نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون برميل يومياً من النفط، أصبح يصدر كميات أقل بكثير نتيجة الظروف الراهنة، وهو ما يشكل صدمة مالية واقتصادية واضحة، لكنني أود التأكيد على أنَّ الخلل الهيكلي المزمن أخطر من الصدمة الآنية نفسها، فإذا لم تُعالج الأزمة الحالية بإجراءات سريعة، بالتوازي مع إصلاحات عميقة تعالج الاختلالات الهيكلية، فإننا سنجد أنفسنا أمام أوضاع اقتصادية أكثر صعوبة في المستقبل.

## الدكتور ماهر جوهان: وكيل وزير التخطيط

بداية أنقل لكم تحيات السيد وزير المالية واعتذاره عن أنْ يكون ضيفكم الأساسي في هذه الندوة الحوارية، ما ذكره الدكتور عبد الله هو انعكاس لأوضاع البلد، وأقل ما يقال عن وضع الاقتصاد العراقي هو وصفه بالهشاشة، والهشاشة في مقاييس الحساسية هو أنْ تكون الحساسية عالية تجاه أي متغير سواء داخلي أو خارجي، والمشكلة البنيوية هي الريعية النفطية وضعف القطاعات الإنتاجية وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتضخم القطاع العام، والبطالة المباشرة وكذلك المقنعة، كل هذه التحديات البنيوية تجعل الاقتصاد العراقي ليس بأفضل حال، بدأنا دراسة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسيناريوهات مختلفة لقراءة حالة المتغيرات الأساسية نتيجة الأوضاع الإقليمية، وفي نفس الوقت فأنَّ المعالجات الآنية التي تتخذها الحكومة وللاستجابة للأضرار الناتجة عن التحديات الإقليمية.

هل وضعنا مصدات أو بدأنا بتعزيز قدرة الصمود على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى الإدارة المالية؟ بصراحة، مصداتنا كانت غير وافية، فقد حاولت الحكومات المتتابعة والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية أنْ تجد نموذج للأمان ولكن المشاكل حالت دون ذلك، فنحن ما زلنا نتوسع في النفقات التشغيلية والاستثمارية وهي مشكلة، وعندما يسوء الوضع نتجه باتجاه سياسات التقشف، وهو يخل بما تم بناؤه في السابق، وهذا حديث في 2014 و2019 خلال أزمة كورونا.

بالنسبة للتحديات الإقليمية، نأمل أنْ يتجه الوضع نحو الانفراج، لكن الانعكاسات على المتغيرات وخاصة في موضوعة الإدارة المالية لن تكون آثاره لفترة قريبة، واعتقد ستنعكس إلى مديات أبعد، وسنحتاج كمؤسسات وكحكومة وكاقتصاديين إلى نموذج أكثر استجابة، فحتى الدول التي بنت تحوطات للأمان تعيش حالياً حالة من التردد والتحسس تجاه الأوضاع الإقليمية، فسلسلة الإمدادات الدولية كلها تأثرت ولم يعد الأمر يقتصر على الطاقة فقط، لذا فمصداتنا لم تكن كافية لاستيعاب مثل هذه الأزمات.

## الدكتور يوسف خلف: رئيس هيئة المستشارين لرئاسة الوزراء

معالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم، والأخوة الأعزاء، وأصحاب المعالي والسعادة، والسيدات والسادة الحضور جميعاً، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ويسعدني أنْ أكون معكم اليوم في هذا الملتقى المهم الذي يناقش قضية الاقتصاد العراقي، في ظل تشكيل حكومة جديدة، وفي ظل تحديات داخلية وخارجية متزايدة، أعتقد أنَّ من المفيد أنْ نخرج من هذه الندوة بمجموعة من التوصيات التي تركز على الحلول أكثر من تركيزها على التشخيص، مع أهمية التشخيص بالطبع بوصفه المدخل الضروري لفهم المشكلة، في البداية، أنقل لكم تحيات دولة رئيس مجلس الوزراء، الذي عبّر عن سعادته بعقد هذا الملتقى، واهتمامه بهذا الموضوع، وهو على يقين بأنَّ مثل هذه الحوارات تسهم في دعم جهود الحكومة.

إنَّ الحديث عن التحديات الاقتصادية في العراق أصبح متداولاً على ألسنة الناس جميعاً، ولم يعد مقتصراً على الخبراء والمتخصصين، فأي مواطن بسيط يمكن أنْ يشخص المشكلة الأساسية بقوله: إنَّ المورد الرئيس للبلد هو النفط، وإذا توقف النفط فأنَّ الاقتصاد كله يتعرض للاهتزاز، هذا التشخيص صحيح إلى حد كبير، لكنه ليس جديداً، فنحن نتحدث عنه منذ سنوات طويلة، ومن باب الإنصاف، ينبغي ألا نحصر المشكلة في السنوات العشرين الماضية فقط، بل أنَّ العراق، منذ تأسيس الدولة الحديثة، لم ينجح في بناء فلسفة اقتصادية واضحة أو هوية اقتصادية مستقرة.

لقد كان الاقتصاد العراقي يتغير بتغير الحكومات والظروف السياسية، فتارة يتجه نحو الاشتراكية، وتارة نحو الرأسمالية، وتارة نحو الاقتصاد المختلط، وأحياناً يفتقر إلى هوية اقتصادية واضحة أصلاً، وكانت التوجهات الاقتصادية في كثير من الأحيان تتأثر بقناعات الأشخاص أكثر مما تستند إلى رؤية وطنية مستقرة وطويلة الأمد.

وخلال السنوات الماضية جرت مناقشات واسعة حول كيفية استثمار الموارد الطبيعية، وتنويع مصادر الدخل، وبناء اقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، كما أنَّ الحكومات المتعاقبة أعدّت برامج إصلاحية عديدة، فكانت هناك أوراق إصلاح اقتصادي، وبرامج حكومية، وخطط وزارية، ودراسات متنوعة، لكن المشكلة الأساسية لم تكن في غياب التشخيص أو في نقص الخطط، بل في كيفية تحويل هذه الخطط إلى نتائج عملية وأرقام ملموسة يشعر بها المواطن.

الجميع يتحدث عن تنويع الاقتصاد، وعن تقليل الاعتماد على النفط، وعن دور القطاع الخاص، وعن الاقتصاد الرقمي، وعن الاستثمار، لكن التحدي الحقيقي يكمن في تحويل هذه العناوين إلى سياسات وإجراءات قابلة للتنفيذ، ومن وجهة نظري، فإن الخلل الأول يتمثل في غياب رؤية اقتصادية مركزية موحدة تلتزم بها جميع مؤسسات الدولة، ففي بعض الأحيان نجد وزارة تقدم الخدمة وتراقب أدائها بنفسها وتقيم نجاحها بنفسها، وفي أحيان أخرى نجد هيئات ومؤسسات تعمل بمعزل عن بعضها البعض، لذلك نحن بحاجة إلى رؤية اقتصادية وطنية موحدة تحكم عمل جميع المؤسسات.

في هذه الحكومة، أُتيحت الفرصة لأن يقود الحكومة رئيس وزراء يضع الملف الاقتصادي في صدارة أولوياته، وعندما يتحدث دولة رئيس الوزراء عن الإصلاح الاقتصادي، فإنه لا يتحدث عنه بوصفه عنواناً إعلامياً، بل باعتباره محوراً رئيسياً في البرنامج الحكومي، ولكن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج إلى مجموعة من الشروط الأساسية، وأولى هذه الشروط هي حصر السلاح بيد الدولة وفرض سلطة الدولة وسيادة القانون، فلا يمكن الحديث عن بيئة استثمارية جاذبة، محلية كانت أم أجنبية، ما لم يشعر المستثمر بالأمن والاستقرار، وما لم تكن سلطة الدولة مبسوطة على كامل أراضيها، ولهذا فإن تعزيز هيبة الدولة وحصر السلاح بيدها يمثلان شرطاً أساسياً من شروط التنمية الاقتصادية، وقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة في هذا المجال، وما زالت تعمل على استكمالها بطريقة تحفظ للدولة مركزيتها في القرار، وتحفظ في الوقت نفسه حقوق جميع المواطنين، أما الأولوية الثانية فهي مكافحة الفساد، فلا يمكن الحديث عن رفع الإنتاجية أو تحسين الخدمات أو جذب الاستثمار، في ظل استمرار الفساد الذي يستنزف الموارد ويعطل فرص التنمية، ولقد رفعت الحكومات السابقة جميعها شعار مكافحة الفساد، وشُكلت لجان وهيئات متعددة لهذا الغرض، لكن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب، ومن غير المعقول أنْ يبقى بلد يمتلك هذه الإمكانات البشرية والطبيعية الكبيرة عاجزاً عن مواجهة هذه الآفة التي تنخر مؤسسات الدولة.

لذلك وضع رئيس الوزراء ملف مكافحة الفساد في مقدمة أولويات حكومته، وانتقل من مرحلة التنظير والاستراتيجيات العامة إلى اتخاذ خطوات تنفيذية مباشرة، كان من بينها تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة، ومتابعة هذا الملف بصورة يومية ومستمرة.

أما الأولوية الثالثة فهي الإصلاح المؤسسي، فالجميع يدرك حجم البيروقراطية التي تعيق العمل الحكومي، سواء بالنسبة للمواطن أو للمستثمر أو حتى للشركاء الدوليين، فلا تزال الكثير من القوانين والأنظمة الإدارية تعود إلى عقود طويلة مضت، وبعضها لم يعد منسجماً مع متطلبات العصر، وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن التحول الرقمي، والدفع الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، ما زالت بعض التشريعات القائمة تعيق تطبيق هذه الأدوات الحديثة، ولهذا نحتاج إلى تعاون حقيقي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإلى تحديث البيئة القانونية والإدارية بما ينسجم مع متطلبات التنمية الحديثة.

وأؤكد هنا، أنَّ تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى لا يمكن أنْ يتم من خلال جهة واحدة، بل يحتاج إلى تكامل بين مؤسسات الدولة والسلطات المختلفة والشركاء الدوليين والقطاع الخاص، أما فيما يتعلق بالسؤال عن ازدهار الاقتصاد العراقي، فأعتقد أنَّ السؤال يجب أنْ يُطرح في إطار أوسع، فالاقتصاد لا يزدهر بمعزل عن البيئة المحيطة به، والعراق يواجه اليوم تحديات داخلية وخارجية معقدة، لقد رأينا خلال جائحة كورونا كيف تعرضت اقتصادات كبرى حول العالم لهزات شديدة، رغم امتلاكها أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر، واليوم يواجه العراق تحديات إضافية مرتبطة بالأوضاع الإقليمية، فبلد يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط عبر الخليج العربي سيتأثر بطبيعة الحال بأي اضطراب أو نزاع يؤثر في حركة التصدير.

وقد عبّر دولة رئيس الوزراء عن ذلك بقوله أنَّ العراق ليس طرفاً في هذه الحروب أو الصراعات، لكنه يقع في قلب تأثيراتها الاقتصادية، ومن هنا تتضح أهمية المشاريع الاستراتيجية التي طالما نوقشت، مثل إنشاء منافذ تصدير بديلة ومد خطوط الأنابيب وتنويع مسارات التصدير، واليوم ندفع ثمن تأخر تنفيذ بعض هذه المشاريع التي نوقشت منذ سنوات طويلة ولم ترَ النور.

وخلاصة القول، إذا أردنا الوصول إلى حل حقيقي ومستدام، فلا بد أنْ يكون حلاً وطنياً متكاملاً ومدروساً وواقعياً، يشارك في صياغته وتنفيذه الجميع، فالتجارب الدولية يمكن الاستفادة منها، لكن لا يمكن استنساخها حرفياً، والعراق بحاجة إلى نموذج إصلاحي خاص به، يستند إلى ظروفه وإمكاناته وتحدياته، وتشارك في تنفيذه جميع المؤسسات.

## الدكتور عبد الله الدردري: مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير الإقليمي للدول العربية

أنا أتفق مع ما تفضل به السيد رئيس هيئة المستشارين، وأشعر بالتفاؤل لأن هناك بالفعل ملامح بدأت تتشكل لحلول عملية وليست مجرد تشخيصات نظرية، أود أنْ أشير إلى ملاحظة مهمة، نحن نشهد اليوم ظاهرة جديدة في العالم تُعرف بـ (الدول الغنية ولكن الهشة) ( Rich but Fragile States)، فهناك دول تمتلك ثروات كبيرة، لكنها اكتشفت خلال أسابيع قليلة فقط أنَّ هذه الثروة لا تكفي لحمايتها من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن استعادة التوازن الاقتصادي لا تبدأ فقط من زيادة الإيرادات، بل من بناء القدرة على الصمود، أما بالنسبة لنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فأنا لا أريد أن أقدم وصفات جاهزة للحكومة العراقية، لأنَّ هذا قرار وطني وسيادي يخص العراقيين أنفسهم، لكن يمكنني أنْ أتحدث عما نستطيع أنْ نقدمه من دعم وخبرة.

الأولوية الأولى هي الحوكمة، وهي بناء مؤسسات فعّالة وشفافة وكفوءة، قادرة على اتخاذ القرار وتنفيذه في الوقت المناسب، وإنفاق المال العام بكفاءة، وخلق بيئة تسمح للقطاع الخاص بالعمل والمبادرة والاستثمار، ولدينا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبارة نكررها دائماً: *" Governance is the Operating System of Development"* أي أنَّ الحوكمة هي نظام التشغيل للتنمية، فكما لا يمكن للحاسوب أنْ يعمل من دون نظام تشغيل، لا يمكن للتنمية أنْ تتحقق من دون حوكمة فعالة، ولهذا فأنَّ التركيز على مكافحة الفساد وتعزيز كفاءة المؤسسات هو شرط أساسي لأي إصلاح اقتصادي حقيقي، ويمكن للبرنامج الإنمائي أنْ يقدم دعماً فنياً متكاملاً، يتضمن مؤشرات أداء واضحة وجداول زمنية محددة، بهدف رفع كفاءة المؤسسات العامة وقدرتها على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

الأولوية الثانية هي التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، لم يعد الذكاء الاصطناعي خياراً يمكن تجاهله أو تأجيله، بل أصبح واقعاً يجب التعامل معه والاستفادة منه، ونحن نقترح برنامجاً شاملاً لرقمنة المؤسسات الحكومية، بعد تحديد الرؤية السياسية والإدارية لطبيعة الدولة والمؤسسات التي نريد بناءها، فعلى سبيل المثال، بدأنا في المغرب برنامجاً بتمويل حكومي يقارب 64 مليون دولار، يهدف إلى رقمنة الإدارة العامة بالكامل وإنشاء مركز وطني للذكاء الاصطناعي لتطوير تطبيقات تستخدم في القضاء، والإدارة الاقتصادية، والخدمات العامة، والبحث العلمي في قطاع الصحة، وهذه التجارب تؤكد أنَّ أمام العراق فرصاً كبيرة للاستفادة من الثورة الرقمية.

أما الأولوية الثالثة فهي إطلاق طاقات القطاع الخاص ليقود عملية التنمية، الجميع يتحدث عن أهمية القطاع الخاص، لكن عندما نصل إلى مرحلة اتخاذ القرارات الجدية، نجد أنفسنا غالباً مترددين في منحه المساحة الكافية للعمل، والسؤال الحقيقي هو: كيف تستطيع الدولة القوية أنْ تخلق بيئة آمنة ومنظمة للقطاع الخاص بحيث يحقق الربح المشروع ويقدم في الوقت نفسه خدمات ذات جودة للمواطنين؟ لقد تقدمنا بمقترح لتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية الأولية على مستوى العراق، لأننا نعتقد أنَّ هذا النموذج يستحق الدراسة والتطبيق، هذه الأولويات الثلاث ضرورية، لكنها ليست كافية وحدها، فهناك أيضاً أهمية كبيرة للمؤسسات الاقتصادية الكلية، مثل مجلس الاستقرار المالي، الذي نأمل أنْ نتمكن من دعمه فنياً ليؤدي دوره في تنسيق السياسات المالية والنقدية والقطاعية، كما نطمح إلى التعاون مع صندوق العراق للتنمية من أجل تعبئة الموارد المالية الخاصة وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج.

وفي النهاية، إذا أردنا أن نختصر مفهوم الدولة الصامدة في جملة واحدة، فأقول: الدولة الصامدة هي الدولة التي يعمل فيها الشباب ويحصلون على دخل يضمن لهم عيش كريم، والدولة الصامدة هي التي يشعر فيها المواطن، في أقصى قرية، بأنَّ صحته وتعليمه ومستقبل أبنائه وكرامته وحقوقه مصانة، العراق أثبت قدرته على الصمود أمام أزمات لا حصر لها، لكن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من مجرد الصمود إلى بناء اقتصاد أكثر قوة واستدامة، ونستطيع أنْ نرى نماذج ناجحة في المنطقة، فالتنويع الاقتصادي الذي شهدته المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة جعلها أقل تأثراً بالصدمات الأخيرة مقارنة بدول أخرى، وكان السبب الرئيس هو تنويع الاقتصاد وزيادة مشاركة الشباب والشابات في سوق العمل، وفي المقابل، هناك دول ليست غنية بالموارد، لكنها استطاعت أنْ تحقق مستويات جيدة من الصمود مثل اثيوبيا بسبب حسن الإدارة وكفاءة المؤسسات، هذه الدروس كلها مهمة للعراق في المرحلة المقبلة.

## الدكتور عبد الكريم كاظم عجيل: مدير الجلسة

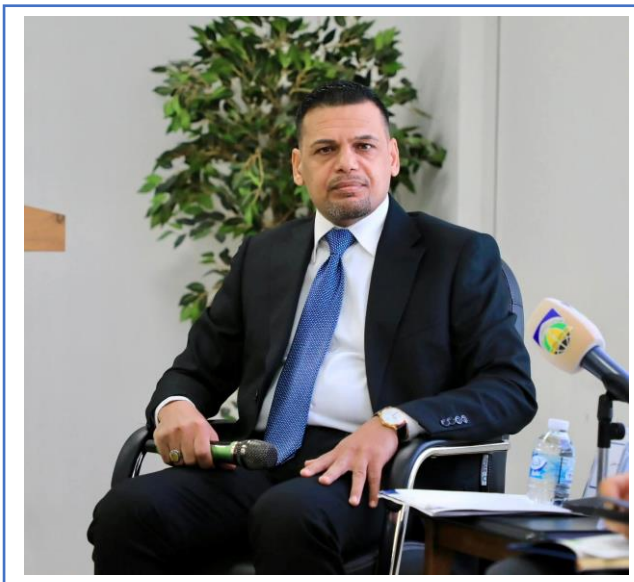

معالي الوكيل، استمعنا إلى السيد رئيس الوزراء عن أهمية الإصلاح المؤسسي والتحول الاقتصادي، والذي تحدث عن ضرورة الانتقال من وزارة مالية تقوم بدور (صندوق للمال) إلى وزارة مالية تدير الموارد المالية والسياسات الاقتصادية، كما أنَّ العراق يتجه اليوم إلى اعتماد موازنة البرامج والأداء، كيف يمكن لهذا التحول أن ينعكس إيجابياً على إدارة المال العام وعلى تحقيق الأهداف التنموية؟

## الدكتور ماهر جوهان: وكيل وزير التخطيط

دعوني أعود أولاً إلى نقطة مهمة تتعلق بطبيعة الاقتصاد الريعي، نموذج الاقتصاد الريعي بنى مسارين مسار اقتصادي ومسار سلوكي، فعلى مدى عقود طويلة ترسخت لدى الدولة ولدى المواطنين معاً ثقافة الاعتماد على الريع النفطي والإحساس بالغنى، وولد ذلك شعوراً عاماً بأنَّ الثروة حق مكتسب ومستمر بغض النظر عن الإنتاجية أو الكفاءة، لكنه غنى هش، ولهذا فأنَّ التحدي لا يتعلق فقط بإصلاح السياسات، بل أيضاً بتغيير الثقافة الاقتصادية السائدة، ومن هذا المنطلق يصر دولة رئيس الوزراء على التعامل مع مؤسسات الدولة بنموذج اقتصادي واضح، بحيث تصبح كل النفقات والبرامج الحكومية قابلة للقياس والتقييم، فالدعم الحكومي يجب أنْ يكون واضحاً وشفافاً وموجهاً نحو أهداف محددة، سواء في قطاع الطاقة أو الأمن الغذائي أو الحماية الاجتماعية أو غيرها من القطاعات.

أما فيما يتعلق بموازنة البرامج والأداء، فهي تمثل تحولاً جذرياً في السياسة المالية العامة، فبدلاً من التركيز على أبواب الإنفاق التقليدية، مثل الرواتب والمستلزمات والصيانة، يصبح التركيز على النتائج والمخرجات، أي أنَّ كل مبلغ يُنفق يجب أنْ يكون مرتبطاً بهدف واضح ومؤشر أداء محدد يمكن قياسه ومحاسبة الجهات المنفذة عليه، وهذا التحول يتطلب إعادة بناء منظومة المحاسبة الحكومية، وتطوير أنظمة الرقابة والتقييم، ورفع مستوى الشفافية في إدارة الموارد، وقد طُرحت هذه الفكرة منذ سنوات طويلة، لكن الظروف الحالية تجعل تنفيذها أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، فإذا استمررنا باستخدام الأدوات نفسها والعقليات نفسها، فلا يمكن أنْ نتوقع نتائج مختلفة.

الإصلاح الحقيقي يتطلب الشجاعة في اتخاذ القرارات، حتى وإنْ كانت مؤلمة في المدى القصير، لأنها تمهد لاقتصاد مستدام مستقبلي.

## الدكتور يوسف خلف: رئيس هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء

ما هي العوائق السابقة أمام كل التجارب للحكومات بعد عام 2003 في موضوع التحول الرقمي؟ التحول الرقمي الشامل، وهو نوع من أنواع المحاولات الجدية لدفع كل القطاعات لأنْ تعمل بصيغة مختلفة، والرقمنة هي الأدوات التي من المفترض أنْ تتبع الحوكمة، والحوكمة هي الخريطة، وصارت هناك محاولات لدى الحكومات السابقة، وكانت مناطة بوزارة العلوم والتكنلوجيا، وبعد ذلك انتقلت إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وقد أنتج شيء مهم وهو المركز الوطني للبيانات، وآخر الخطوات المهمة التي اتخذت في الحكومة السابقة هو اللجنة العليا للتحول الرقمي والتي ترأسها رئيس الوزراء، وانشأ المركز الوطني للتحول الرقمي، والمركز الوطني للأمن السيبراني، والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي كتشكيلات تابعة لمجلس الوزراء، هذه المؤسسات تعمل حتى تكون منظمة لهذا القطاع، كذلك لدينا مؤسسات تنفيذية تابعة للدولة مثل وزارة الاتصالات، وهيئة الإعلام والاتصالات وهي جهة مهمة لتنظيم القطاع.

اليوم نحن غير بعيدين عن الاقتصاد الرقمي، فحتى العوائل أصبحت تتسوق عبر التطبيقات المختلفة، وكذلك أمور الدفع الالكتروني وغيرها الكثير من القطاعات أصبحت الكترونية، لذا فنحن لدينا اقتصاد رقمي لكنه ينمو بشكل غير منظم.

بصراحة، لدينا نموذجين في إدارة وحوكمة المؤسسات، الأول هو النموذج المبني على الحاجة، والثاني هو النموذج المبني على الطلب، وكل الحكومات الثانية تقريباً تأسست على النموذج الثاني، لذا تم تسميتها الحومة الزبائنية، أي ماذا يحتاج أو يطلب الزبون، وهذا النموذج أنتج 4.6 موظف، وهو أربعة أضعاف موظفي بريطانيا، اعتقد هناك خلل بنيوي في طريقة التفكير سواء على المستوى الاجتماعي أو المؤسسي، وهذا دفعنا لأن تكون معظم الموازنة هي موازنة تشغيلية لدفع الرواتب، فنحن أمام تحدي اقتصادي، لذا ينبغي تغيير طريقة التفكير ومعالجتها بجرأة لإيجاد حل لهذه التحديات، بالنتيجة، أنا متفائل لأنَّ هذا البلد دائماً ما نجى وينجو من محن وأزمات كثيرة.

## الدكتور عبد الله الدردري: مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير الإقليمي للدول العربية

إنَّ استمرار مستوى الرسوم الجمركية الحالي، وكذلك هيكل الضرائب المعمول به في العراق، لا يسمح بقيام صناعة وطنية حقيقية، ولا يساعد على بناء اقتصاد تنافسي، فالعراق اليوم يمتلك واحداً من أدنى معدلات الرسوم الجمركية في العالم، وهذا يترتب عليه أمران خطيران: الأول، أنَّ الدولة تبقى معتمدة بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، بسبب ضعف الإيرادات غير النفطية، والثاني، أنه لا يمكن بناء قاعدة إنتاجية وطنية قادرة على المنافسة في ظل هذا الواقع، اليوم نرى أكبر الاقتصادات الرأسمالية في العالم ترفع الرسوم الجمركية بصورة كبيرة لحماية مصالحها الاقتصادية والصناعية، ولذلك لا ينبغي أنْ نحول بعض المفاهيم الاقتصادية إلى مسلمات لا تقبل النقاش، فليس صحيحاً دائماً أنَّ الاقتصاد الليبرالي يعني بالضرورة أدنى

الرسوم الجمركية وأقل الضرائب الممكنة، فالمعيار الحقيقي هو: ماذا يحتاج العراق؟ إذا كنا نتحدث عن تنويع الاقتصاد، وإذا كنا نطلب من الشباب إنشاء مشاريعهم الخاصة والاستثمار في القطاعات الإنتاجية، فمن غير المنطقي أن نترك السوق مفتوحة بالكامل أمام الاستيراد الرخيص، فاليوم أسهل نشاط اقتصادي في العراق هو الاستيراد، أما الإنتاج فهو الأصعب، وهذا وضع غير صحي اقتصادياً، لذلك أرى أنَّ إصلاح النظام الجمركي والضريبي يمثل أولوية قصوى.

إذا اضطررت إلى اختيار ملف واحد فقط، فسأختار إصلاح الرسوم الجمركية والهيكل الضريبي، وقد أجرينا محاكاة اقتصادية أظهرت أنه إذا ارتفع متوسط الرسوم الجمركية بنحو عشر نقاط أساس، فإن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يرتفع بنحو 1% دون الحاجة إلى استثمارات إضافية كبيرة، بينما تحقيق النسبة نفسها من النمو عبر الاستثمار فقط يتطلب رؤوس أموال واستثمارات ضخمة.

ولهذا لا بد من دراسة جميع السيناريوهات الممكنة، وعدم التردد في اتخاذ القرارات الصعبة عندما تكون ضرورية، والحقيقة أنَّ ما أسمعه اليوم يمنحني قدراً من الاطمئنان إلى أنَّ هناك إرادة سياسية جادة لاتخاذ قرارات إصلاحية فعالة.

## الدكتور ماهر جوهان: وكيل وزير التخطيط

إذا أردت أنْ أختصر الأمر في عنوان واحد، فسأقول: الحوكمة، فالسياسة المالية لا يمكن أن تنجح من دون حوكمة حقيقية وشاملة، والحوكمة تعني بناء أنظمة ومؤسسات تقلل من تدخل الأفراد والأمزجة الشخصية في اتخاذ القرار، ولهذا فإن التحول إلى الأنظمة الإلكترونية وأتمتة الإجراءات يمثل جزءاً أساسياً من الإصلاح، لقد بدأنا بالفعل بخطوات مهمة في هذا المجال، سواء في الضرائب أو الجمارك أو العديد من الخدمات الحكومية الأخرى، فالأتمتة ليست مجرد تطوير تقني، وإنما هي وسيلة للحد من الفساد، ورفع الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وأنا أتفق تماماً مع ما طرحه الدكتور عبد الله فيما يتعلق بالسياسات

الجمركية والضريبية، لكن ينبغي النظر إلى هذه السياسات ضمن إطار اقتصادي متكامل يهدف إلى تحفيز الاقتصاد الوطني، وليس فقط زيادة الإيرادات، فقد تؤدي زيادة الرسوم الجمركية إلى تحسين الإيرادات الحكومية، لكنها في الوقت نفسه يمكن أنْ تساهم في حماية بعض القطاعات الإنتاجية المحلية ومنحها فرصة للنمو والتوسع.

أما القضية الثانية التي أراها شديدة الأهمية، فهي إعادة النظر في منظومة الدعم الحكومي، هذه القضية مرتبطة بجوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة، فعلى مدى سنوات طويلة تشكلت أنماط من الدعم والإنفاق العام لأسباب متعددة، بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وانتخابي، واليوم أصبح جزء كبير من الموازنة العامة يذهب إلى أشكال مختلفة من الدعم المباشر وغير المباشر، بل إن بعض بنود الإنفاق الجاري أصبحت تمثل في جوهرها نوعاً من الدعم الاجتماعي، وعندما ننظر إلى هيكل الموازنة العراقية، نجد أن النفقات التشغيلية تستحوذ على النسبة الأكبر من الإنفاق العام، في حين تبقى المساحة المتاحة للاستثمار والتنمية محدودة، لذلك فإنَّ إعادة توجيه الدعم واستهدافه بصورة أكثر كفاءة وعدالة تمثل واحدة من أهم القضايا التي يجب العمل عليها خلال السنوات المقبلة.

## الدكتور يوسف خلف: رئيس هيئة مستشارين في رئاسة الوزراء

إذا كان العرقيين او الشعب العراقي في ضل ما تعيشه البلاد من مرحلة حرجة يبحث عن قرار واحد جامع، فأنا أعتقد أن الدولة العراقية يجب أنْ تتحول إلى دولة منظمة وعادلة وفاعلة دولة لجميع المكونات دولة تبحث عن التنمية والاستدامة وتحقيق الرفاه الاقتصادي، دولة تضع القواعد العامة وتراقب تنفيذها وتقويمها، وتقدم خدمات العامة الصحية والتعلمية ذات الجودة العالية من اجل ان تحظى بقبول المواطنين كافة، وتكافح الفساد المالي والإداري في مؤسساتها وأجهزتها الأمنية والخدمية، بدلاً من أنْ تنشغل بكل التفاصيل التنفيذية والتجارية التي انشغلت بها الحكومات السابقة.

## المداخلات

### السفير محمد الشمري: عميد معهد الخدمة الخارجية/ وزارة الخارجية

أعتقد أن الحديث عن الهشاشة الاقتصادية كان في غاية الأهمية، لأن الهشاشة موجودة بالفعل في واقعنا الاقتصادي، لكننا اليوم في أزمة، لكن ما يثير القلق أن معظم برامج الإصلاح تحتاج إلى وقت طويل حتى تؤتي ثمارها، في حين أن الأزمة التي يواجهها العراق اليوم أزمة آنية وسريعة التأثير، لذلك سؤالي هو: ما هي الإجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها لمواجهة الأزمة الحالية قبل أن تظهر نتائج الإصلاحات طويلة الأمد؟، أما النقطة الثانية، فتتعلق بالتعاون الدولي، في السابق كانت هناك آليات للتعاون بين العراق والمؤسسات المالية الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكانت تلك المؤسسات تلعب دوراً مهماً في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، فهل هناك توجه لإعادة تفعيل هذه المسارات وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية في المرحلة المقبلة؟

### الاستاذ محمد الدليمي: القطاع الخاص مدير مركز بغداد للطاقة المتجددة

بدايةً أتقدم بالشكر إلى السادة المتحدثين على ما قدموه من أفكار مهمة، لكنني أود أن أطرح قضية الشركات العامة، منذ سنوات طويلة ونحن نتحدث عن إصلاح الشركات العامة، وإعادة هيكلتها، ورفع كفاءتها، ولكن من دون نتائج ملموسة، السؤال الأساسي هو: أي نموذج اقتصادي نريد للعراق؟ هل نريد اقتصاد سوق حقيقياً؟ وإذا كنا نريد اقتصاد السوق، فكيف نوفق بين ذلك وبين استمرار أشكال

واسعة من الدعم الحكومي؟ فعلى سبيل المثال، الدولة تدعم الكهرباء بصورة كبيرة جداً، وتشير التقديرات إلى أنَّ ما أُنفق على قطاع الكهرباء خلال السنوات الماضية تجاوز عشرات المليارات من الدولارات، ومع ذلك ما زلنا نعاني من مشاكل كبيرة في هذا القطاع، كما أنَّ الدولة تتحمل خسائر سنوية كبيرة نتيجة بيع الكهرباء بأسعار تقل كثيراً عن كلفتها الحقيقية، لذلك أعتقد أننا بحاجة إلى التفكير خارج الأطر التقليدية، لأن حجم المشكلات أصبح أكبر من أنْ يُعالج بالأساليب نفسها التي اعتدنا عليها في السابق.

## الدكتور لؤي الخطيب: وزير الكهرباء السابق – خبير اقتصادي في مجال الطاقة

أود أن أتوقف عند الملاحظة التي ذكرها الدكتور يوسف بشأن أنْ تكون الدولة المنظمة عادلة، فالجميع يتفق على أن الدولة ينبغي أنْ تكون منظِّماً لا مشغِّلاً، لكن التفاصيل هي التي تصنع الفارق، وإذا أردنا فعلاً أن تكون الدولة منظِّماً، فعلينا أن نفصل بين الجهة التنظيمية والجهة التنفيذية، ففي كثير من القطاعات ما تزال الشركات العامة مرتبطة مباشرة بالوزارات المشرفة عليها، فشركات النفط ترتبط بوزارة النفط، وشركات الكهرباء ترتبط بوزارة الكهرباء، وفي مثل هذه الحالات تصبح الجهة نفسها هي المنظم والمشغل في الوقت ذاته، فتتحول إلى خصم وحكم في آن واحد، ولهذا فأنَّ الانتقال إلى نموذج الدولة المنظمة يتطلب إعادة تصميم المنظومة التشريعية والإدارية بالكامل، كما يتطلب إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة (Regulators) تتولى الرقابة والتنظيم، في حين تتفرغ الجهات التنفيذية للإدارة والتشغيل، وعندما نتحدث عن خصخصة تدريجية أو عن إدخال القطاع الخاص، فإن نجاح هذه العملية يعتمد أولاً على وجود جهة تنظيمية مستقلة تضمن العدالة والمنافسة والشفافية، هناك قضية أخرى لا تقل أهمية، وهي حجم الدعم الحكومي، في قطاع الطاقة وحده تتحمل الدولة مبالغ ضخمة سنوياً نتيجة الدعم المباشر وغير المباشر، والسؤال الحقيقي هو هل نستطيع الانتقال تدريجياً من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه؟ بمعنى أنْ تتحول الموارد التي تذهب حالياً إلى دعم الأسعار بصورة عامة إلى شبكات حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر حاجة بصورة مباشرة.

## الدكتور حسن لطيف الزبيدي: خبير اقتصادي – رئيس جامعة الفرات الأوسط التقنية

أعتقد أن الحديث عن إصلاح الموازنة مهم للغاية، لكن التحول إلى موازنة البرامج والأداء لا ينبغي النظر إليه باعتباره هدفاً بحد ذاته، وإنما باعتباره أداة لتطوير الإدارة المالية العامة، وفي رأيي، فإن إصلاح الموازنة يجب أنْ يترافق مع إصلاح وزارة المالية نفسها، لأنَّ الوزارة والتي لا تزال تعمل وفق قانون (92) لسنة 1981 ما تزال تعمل في كثير من الجوانب وفق أنماط تقليدية لم تعد تتناسب مع التحديات الحالية.

## الدكتور حسن الكعبي: أكاديمي وباحث – نائب رئيس مجلس النواب السابق

كنت أتمنى أنْ يحضر ممثلي الشعب في هذه الجلسة، التشخيص لعمليات الخلل معروف وقد أشبع بحثاً، إلا أنَّ هناك آليات يجب اتخاذها من أجل أي عملية إصلاح سواء سياسي أو اقتصادي، لذا فأنَّ مجلس النواب شريك أساسي في أي عملية إصلاح مالي، لأنه الجهة التي تقر الموازنة وتراقب تنفيذها، ولا يمكن تحقيق إصلاح حقيقي من دون تعاون وتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لقد واجه العراق تحديات مالية كبيرة خلال السنوات الماضية، خصوصاً خلال أزمة جائحة كورونا، وفي تلك الفترة كان التحدي الأساسي هو القدرة على تأمين الرواتب والنفقات الأساسية، لكن تلك الأزمة دفعتنا أيضاً إلى البحث عن أدوات جديدة، ومن بينها قانون الأمن الغذائي الذي وفر آليات أكثر مرونة لتمويل بعض الاحتياجات الملحة، فالقانون وفر 25 تريليون لتغطية حاجات المحافظات بخطة حقيقية وواضحة، بينما الموازنة الثلاثية 200 تريليون.

## الاستاذ بليغ أبو كلل: رئيس هيئة الاعلام والاتصالات

ينبغي توضيح ماهية موازنة البرامج، فهي فيجوهرها أداة لربط الإنفاق بالنتائج، لدي مشكلة في البيانات، الدكتور عبد الله الدردري ذكر انخفاض الإنتاجية بنسبة 15% فلا أثق إلا عندما أرى بيانات دقيقة، أما بخصوص قضية الجهات التنظيمية المستقلة، فأنا أتفق تماماً مع ما طرحه الدكتور يوسف، وأضرب مثالاً بقطاع الاتصالات، فهذا القطاع يعد من أنجح القطاعات الخاصة في العراق، والسبب أنه يعمل ضمن إطار تنظيمي مستقل نسبياً، بينما عندما تتداخل الأدوار التنظيمية والتنفيذية تظهر مشكلات تضارب المصالح وتتراجع الكفاءة، وفيما يتعلق بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، فإن تأسيس مؤسسات متخصصة في هذه المجالات خطوة مهمة وإيجابية، لكن من الضروري أنْ تتمتع هذه المؤسسات بدرجة كافية من الاستقلالية والاستمرارية، حتى لا تتأثر بتغير الحكومات أو الأولويات السياسية، أما فيما يتعلق بالزبائنية السياسية، فأعتقد أن العراق يمتلك اليوم فرصة حقيقية للتحرر التدريجي من هذا النمط، فاستمرار تضخم الجهاز الحكومي والتوظيف غير المنتج يفرض أعباء متزايدة على المالية العامة، وفي المقابل، فإن إعادة هيكلة الشركات العامة، وتحويل بعضها تدريجياً إلى القطاع الخاص، يمكن أنْ يساهم في رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية.

## الدكتور مظهر محمد صالح: المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء

الدكتور عبد الله ذكر تراجع الإنتاجية بنسبة 15%، في ثلاث سنوات هناك تراجع في الإنتاجية ونمو اقتصادي وبطالة بنسبة 13%، ويقال في علم الاقتصاد أنَّ ( Potential GDP) يتحقق عبر وجود صفر بطالة، فإذا كانت البطالة 13% وتراجع كبير في الإنتاجية، فكيف يمكن تحقيقه في ظل سوق عمل غير منظمة؟، نسبة الـ13% من البطالة هم ليسوا بلا عمل، فمن هذه النسبة هناك من يتعاطى مع خمسة من أبواب الفساد في العراق وهي تهريب الأدوية وهو قطاع هائل، والتجارة في الأعضاء البشرية، المخدرات، الأسلحة، والتحويلات غير الرسمية، فهناك العشرات بل الآلاف يعملون في هذه القطاعات، وهؤلاء هم ازدهار سالب وهو بالضد من الازدهار الموجب، وهو عامل سلبي للإنتاجية، فالنمو المتحقق الآن 3% هو نمو صفري.

## الدكتور خلف ميرزا سنجاري: مستشار رئيس الوزراء لشؤون الإيزيديين

أود أن أشير إلى نقطة مهمة تتعلق بالتعاون بين الحكومة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لقد نفذ البرنامج خلال السنوات الماضية مشاريع كبيرة في مجالات الاستقرار وإعادة الإعمار ودعم المؤسسات والخدمات العامة، والسؤال الذي أود طرحه على الدكتور عبد الله الدردري هو ما الذي تحتاجه الحكومة العراقية اليوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى يتمكن البرنامج من لعب دور أكبر في حشد التمويل الدولي، خصوصاً في مجالات التغير المناخي، والأهوار، والتنمية المستدامة، ودعم المجتمعات المتضررة وعودة النازحين وغيرها؟

## الدكتور سمير فخري نعمة: مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث–البنك المركزي

أود أن أتحدث بصراحة عن حجم التحدي المالي الذي يواجهه العراق حالياً، نحن لا نتعامل مع تحدٍ عادي، بل مع صدمة مالية حقيقية، وبلغة الأرقام فنحن مطلوب منا 9 تريليون دينار شهرياً، والإيرادات في شهر أيار هو 1 تريليون دينار فقط، فالإيرادات النفطية تراجعت بصورة كبيرة، في حين ما تزال الالتزامات المالية مرتفعة، ففي شهر نيسان كان الإنفاق بحدود 12.7 تريليون، وهذا يعني أن العجز المالي يتسع بصورة متسارعة، كما أن الاعتماد المتزايد على الدين الداخلي يفرض ضغوطاً إضافية على الاقتصاد وعلى السياسة النقدية، ويسبب تآكل في الاحتياطيات الأجنبية، من المهم جداً الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وعدم تحميل البنك المركزي أعباء تتجاوز دوره الطبيعي، لذلك فإن ضبط الإنفاق، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتسريع الإصلاحات الهيكلية، كلها أصبحت ضرورات ملحة في المرحلة الحالية، البنك المركزي هو صمام أمان للاقتصاد العراقي.

## الدكتور حيدر صاحب: مركز العلمين للمياه والتغيرات البيئية والمناخية

في سياق الحديث عن التنمية المستدامة، أود الإشارة إلى أهمية المشاريع القائمة على الطبيعة، ففي مجال

الأهوار على سبيل المثال، جرى العمل خلال السنوات الماضية على مشاريع مشتركة مع جهات دولية وإقليمية منها الإدارة المشتركة لهور الحويزة مع الجانب الإيراني، وقد وصلت هذه المشاريع إلى مراحل متقدمة من إعداد المقترحات التمويلية المرتبطة بصناديق المناخ والخسائر والأضرار، كما أنَّ الدراسات التي أُنجزت حول القيمة الاقتصادية والبيئية للأهوار أظهرت أنَّ هذه النظم البيئية لا تمثل قيمة بيئية فقط، بل قيمة اقتصادية وتنموية كبيرة أيضاً، ومن هنا نحن نوفر أرضية لصانع القرار العراقي لمعرفة أهمية إدماج الحلول القائمة على الطبيعة، وانعكاسها على الاقتصاد.

## التعقيبات

### الدكتور عبد الله الدردري: مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير الإقليمي للدول العربية

كل ما تحدثنا به اليوم هي قضايا سيادية وطنية تحتاج إلى قرار سيادي وطني، وفي أي قرار تتخذه الحكومة ستجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانبهم، سواء في إصلاح المالية العامة، أو التمويل، أو الرقمنة أو غيرها من القطاعات، استيعاب المقاتلين السابقين، هذه قضية حساسة يجب التركيز عليها، فنحن الآن في مرحلة حصر السلاح لذا يجب استيعاب المقاتلين السابقين في الحياة المدنية العامة والاقتصادية، أشعر أنَّ هناك نية واضحة وصريحة لاتخاذ مسار جديد بالرغم من وجود الصعوبات، واعتقد أنَّ هناك قرارات ستتخذ والتي ستغير العقد الاجتماعي العراقي الذي كان سائداً، ودون ذلك لن يكون كافياً، ولو العراق ارتفع نموه بنسبة 6% سنوياً ليرتفع معدل النمو في المنطقة كاملة 2% دون أنْ يعملوا أي شيء، فإذا نهض العراق المنطقة كلها تنهض، لذا فأنتم تحملون مسؤولية كبيرة جداً للمنطقة.

### الدكتور ماهر جوهان: وكيل وزير التخطيط

نحن عملنا مع UNDP ومع البنك الدولي في مرحلة ما بعد 2014 ودخول داعش، وكانت تجربتين ناجحتين إلى حدٍ كبير، وهذه دعوة للسيد رئيس الوزراء بأنَّ العمل مع هذه المنظومة يعطي مؤشرات أساسية، لدينا مشكلة أساسية بأنه ليس لدينا نموذج اقتصادي واضح، لا اقصد اشتراكي أو رأسمالي، بل اقصد وجود نموذج عندما يتغير أي متغير في الاقتصاد حتى نعرف كيف يعكس على باقي المتغيرات،

والبرنامج الإنمائي لديه الخبرة لبناء نماذج متكاملة توفر لصاحب القرار أداة مهمة لتسهيل اتخاذ القرار الحرج في الوقت الحرج، ينبغي إعادة النظر بسياسة الدعم والاستهداف.

## السيد علي الغريفي: المدير التنفيذي لملتقى بحر العلوم للحوار

أشكر الدكتور عبد الكريم عجيل على إدارته لهذا الحوار المهم، وقد كنت أتوقع أنْ نخرج بنقاش مهم، نظراً لأهمية ضيوفنا، وقد جاءت المداخلات أيضاً مهمة وثرية، شكراً جزيلاً لكم، وإن شاء الله نلتقي في حوارات أخرى مهمة.

والشكر موصول للدكتور ماهر جوهان، وكيل وزارة التخطيط، ممثلاً عن معالي وزير التخطيط، وكذلك ممثلاً عن معالي وزير المالية، والشكر الجزيل للدكتور عبد الله الدردري، ولأخينا وصديقنا العزيز الدكتور يوسف خلف.

بخصوص ما ذكره الدكتور حسن عن دعوة السادة النواب. نحن دعونا الإخوة السادة النواب، وقد أكد بعضهم الحضور، لكن يبدو أنَّ ظروفاً حالت دون مشاركتهم..

## كلمة الختام

### الكلمة الختامية للدكتور إبراهيم بحر العلوم – رئيس مؤسسة بحر العلوم الخيرية

### بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكراً جزيلاً لكم جميعاً على حضوركم ومشاركتكم في هذه الجلسة الحوارية، التي ناقشت واحداً من أهم الملفات وأكثرها تأثيراً في حاضر العراق ومستقبله، واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السادة المتحدثين.

أبدأ بتقديم الشكر إلى معالي وزير المالية الأستاذ فالح الساري، الذي أناب عنه مشكوراً الدكتور ماهر جوهان، وقد قيل أنَّ الرسول دليل عقل المرسل، فكل الشكر للدكتور ماهر على ما قدمه من إضافة مهمة في هذه الجلسة، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أخي الدكتور يوسف خلف، رئيس هيئة المستشارين، لما تضطلع به الهيئة من دور مهم في دعم صناعة القرار الحكومي وتقديم الرؤى الاستراتيجية، ونتمنى لدولة رئيس مجلس الوزراء وحكومته التوفيق والنجاح في مواجهة التحديات الراهنة.

أما ضيفنا العزيز الدكتور عبد الله الدردري، الذي نستضيفه اليوم للمرة الثانية، فقد كان لنا شرف استضافته قبل ثلاث سنوات في هذا المكان تحديداً، وكان حديثه آنذاك عن قضايا التنمية وبناء الصمود في مواجهة تغير المناخ، واليوم نلتقيه مجدداً لمناقشة بناء قدرة الاقتصاد العراقي على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات، وتبقى الرسالة واحدة، أنَّ التنمية ضرورة وطنية لمواجهة التحديات والأزمات.

واسمحوا لي، من باب الوفاء والشكر، أنْ أتقدم برسالتي شكر، الرسالة الأولى إلى الوزارات والمؤسسات العراقية التي رافقتنا طوال السنوات الأربع الماضية، وتعاونت معنا، وبذلت جهداً كبيراً في دعم مبادراتنا، ولا سيما وزارات التخطيط، والموارد المائية، والبيئة، والزراعة، والصحة، والخارجية، والتعليم العالي،

إضافة إلى هيئة المستشارين، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومكتب رئيس مجلس الوزراء، وكذلك السادة النواب واللجان البرلمانية، لما قدموه ويقدمونه من دعم لمشاريعنا ومبادراتنا.

أما الرسالة الثانية، وبوجود الدكتور الدردري، فهي موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد تطورت علاقة المؤسسة مع هذه المنظمة، وأصبحت علاقة شراكة فاعلة في مجالات التنمية المستدامة، والمياه، والتغير المناخي، وبناء القدرات المؤسسية، ونحن نثمن عالياً جهود فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ودوره في دعم المبادرات الوطنية، فشكراً للسيد تيتون ميترآ، وشكراً لساشا كغاومان، وشكراً لفاروق الوكيل، وشكراً لمهاب مدني، ولا أنسى أن أتقدم بالشكر أيضاً لفريق البرنامج السابق من أصدقائنا في العراق.

وأود هنا أنْ أشير إلى نقطتين تتعلقان باستثمار فرص النمو والتنمية بين المؤسسة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة العراقية، النقطة الأولى على المستوى الإقليمي، وتتمثل في مشروع الإدارة المشتركة لهور الحويزة، الذي جاء ثمرة ثلاث سنوات من الحوارات المتواصلة في النجف وطهران وبغداد، وقد تبلور من خلال هذه الحوارات مقترح مشروع بيئي مشترك بين العراق وإيران، يهدف إلى إحياء النظام البيئي العابر للحدود، ويسعى إلى استعادة مئة ألف هكتار من الأراضي الرطبة المتدهورة، وتحسين إدارة الموارد المائية، واستعادة التنوع الأحيائي، وتوفير سبل العيش للمجتمعات المحلية، وإنشاء نظام إنذار مبكر، وتأسيس لجنة عراقية . إيرانية مشتركة لإدارة الأهوار، ونأمل أنْ يحظى هذا المشروع بدعم صندوق الخسائر والأضرار الدولي، وأن يُنفذ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من المؤسسات الوطنية والدولية.

ورسالتنا إلى ضيفنا العزيز الدكتور الدردري هي أننا نتمنى ونعوّل على جهده في التعريف بهذا المشروع ودعمه على المستوى الدولي، باعتباره نموذجاً رائداً للتعاون الإقليمي في إدارة النظم البيئية المشتركة، وداعماً للاقتصاد غير النفطي، وهذه هي رسالتنا الأولى، وهي تتعلق بمشروع استراتيجي على المستوى الإقليمي، كما أتقدم بالشكر إلى السيد الوكيل الأقدم لوزارة الخارجية، لرئاسته لجنة الأمر الديواني الخاصة بهذا المشروع.

أما المشروع الثاني، فهو على المستوى الوطني، ويتمثل في مشروع تنمية الجنوب، وهذا مشروع تنموي وطني مشترك مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يركز على

محافظات الجنوب الأربع: البصرة، وذي قار، وميسان، والمثنى، ويعتمد المشروع مقاربة تنموية مكانية تنطلق من احتياجات المجتمعات المحلية ومواردها، إيماناً منا بأن التنمية التي تُبنى من القاعدة إلى القمة هي الأقدر على الصمود والاستدامة، ويهدف المشروع إلى تحويل الجنوب إلى نموذج تنموي قابل للتطبيق في مناطق أخرى من العراق، وقد شهدت هذه القاعة عدة ورش مع الجهات التنفيذية والتشريعية، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتعريف بهذا المشروع والترويج له.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد استعدادنا للتعاون مع وزارة المالية، ونطلب من معالي وزير المالية أنْ يحظى هذا المشروع بالأهمية والاهتمام ضمن خطط الحكومة، وأن يُدرج في موازنة العام المقبل، كما نأمل دعم هيئة المستشارين لهذا المشروع.

وفي هذه القاعة أيضاً شهدنا عدداً من الفعاليات المهمة، ومن بينها إعداد رؤية اقتصادية من قبل ملتقى بحر العلوم للحوار، وقد ضمت اللجنة الاقتصادية مجموعة من العقول والكفاءات الاقتصادية العراقية، من بينها الدكتور مظهر محمد صالح، وترأس اللجنة الدكتور حسن الزبيدي، وشارك فيها الدكتور مهدي أحمد وعدد من المختصين، وقد خلصت اللجنة إلى تقرير مهم يمكن تقديمه إلى هيئة المستشارين، وإلى وزارة المالية، وإلى مجلس النواب عند الحاجة.

وفي الختام، أكرر الشكر الجزيل لضيوفنا الكرام، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الدكتور عبد الكريم كاظم عجيل، الذي أدار هذه الجلسة الحوارية بإدارة مهنية رصينة، ونأمل أنْ تسهم هذه الحوارات الوطنية، في هذه الأمسيات البغدادية، في إثراء النقاش الوطني حول مستقبل الاقتصاد العراقي.

**وأكرر الشكر لكم جميعاً، كما أكرر الشكر لملتقى بحر العلوم للحوار، ولمعهد العلمين للدراسات العليا، ولمركز العلمين للبيئة والتغيرات المناخية والمياه.**

## خاتمة الندوة

اختتمت ندوة **(الاقتصاد العراقي بين الصمود أمام التحديات واستثمار فرص النمو والتنمية)** أعمالها بتأكيدٍ واضح على أن الاقتصاد العراقي يقف أمام لحظة مفصلية تتجاوز حدود المعالجة الآنية للأزمات، لتطرح سؤالاً أعمق يتعلق بطبيعة النموذج الاقتصادي القادر على حماية الدولة والمجتمع من الصدمات، وتحويل الموارد المتاحة إلى تنمية مستدامة ورفاه اجتماعي ملموس. فقد أظهرت النقاشات أن هشاشة الاقتصاد العراقي لا ترتبط فقط بتقلبات أسعار النفط أو الأزمات الإقليمية، بل تعود بدرجة أساسية إلى اختلالات بنيوية متراكمة، أبرزها الاعتماد المفرط على الريع النفطي، وضعف الإنتاجية، ومحدودية التنوع الاقتصادي، وتضخم القطاع العام، وضعف كفاءة الإنفاق، وتراجع قدرة المؤسسات على بناء مصدات مالية وتنموية فاعلة.

كما خلصت الندوة إلى أن الإصلاح الاقتصادي في العراق لا يمكن أن ينجح من دون إصلاح مؤسسي عميق، يضع الحوكمة والشفافية والمساءلة في صلب عملية التنمية، ويربط التخطيط بالموازنة، والإنفاق بالنتائج، والسياسات العامة بمؤشرات أداء قابلة للقياس. وقد برزت في هذا السياق أهمية الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء، وتحديث النظام الضريبي والجمركي، وإعادة هيكلة الدعم الحكومي، وتمكين القطاع الخاص، وتسريع التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، بما يعزز كفاءة الدولة ويحد من الفساد ويرفع جودة الخدمات العامة.

وأكدت الندوة كذلك أن الشراكة بين الحكومة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الوطنية ومراكز الحوار والخبرة تمثل مدخلاً مهماً لإنتاج سياسات أكثر واقعية وفاعلية، ولا سيما في ملفات التنمية المستدامة، وتنمية محافظات الجنوب، والإدارة المشتركة لهور الحويزة، والمشاريع القائمة على الطبيعة، بما يعزز الاقتصاد غير النفطي ويدعم الاستقرار البيئي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، يعبر **ملتقى بحر العلوم للحوار** عن رؤيته في أن الحوار الوطني الرصين ليس نشاطاً فكرياً معزولاً، بل أداة استراتيجية لدعم صناعة القرار، وتقريب وجهات النظر بين الدولة والخبراء والشركاء الدوليين. ويتطلع الملتقى إلى مواصلة دوره بوصفه منصة وطنية جامعة لإنتاج الأفكار، وصياغة المبادرات، وتحويل النقاشات العلمية إلى مسارات عملية تسهم في بناء اقتصاد عراقي أكثر تنوعاً وعدالةً وصموداً، وقادراً على استثمار فرص النمو والتنمية لصالح حاضر العراق ومستقبل أجياله.

## توصيات الندوة

1. **تبنّي رؤية اقتصادية وطنية موحدة بعيدة المدى:** ضرورة صياغة رؤية اقتصادية وطنية واضحة ومستقرة تتجاوز حدود البرامج الحكومية المؤقتة، وتعمل على تحديد هوية الاقتصاد العراقي ومساراته المستقبلية بصورة مؤسسية.

2. **الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج والمتنوع:** أهمية تقليل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، والانتقال التدريجي نحو اقتصاد متنوع يقوم على تنشيط القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الصناعة والزراعة والطاقة المتجددة والخدمات الحديثة والاقتصاد الرقمي.

3. **تعزيز الحوكمة والإصلاح المؤسسي بوصفهما أساساً للتنمية:** جعل الحوكمة الرشيدة والإصلاح المؤسسي أولوية مركزية في عملية الإصلاح الاقتصادي، من خلال مكافحة الفساد، ورفع كفاءة الإدارة العامة، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير آليات المتابعة والتقييم.

4. **اعتماد موازنة البرامج والأداء وربط الإنفاق بالنتائج:** الإسراع في تطبيق موازنة البرامج والأداء بوصفها تحولاً نوعياً في إدارة المال العام، لأنها تنقل الدولة من منطق الصرف التقليدي إلى منطق التخطيط القائم على الأهداف والمؤشرات والنتائج.

5. **إصلاح النظام الضريبي والجمركي لدعم الإيرادات والإنتاج المحلي:** إعادة النظر في بنية النظام الضريبي والجمركي في العراق، بما يحقق هدفين متلازمين: تنمية الإيرادات غير النفطية، وحماية القاعدة الإنتاجية الوطنية.

6. **إعادة هيكلة الدعم الحكومي وتوجيهه نحو الفئات المستحقة:** ضرورة الانتقال التدريجي من الدعم الشامل وغير الموجه إلى الدعم الذكي والعادل الذي يستهدف الفئات الأكثر حاجة، ويقلل الهدر في الإنفاق العام.

7. **تسريع التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة:** تسريع مسار التحول الرقمي في مؤسسات الدولة، وتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في الخدمات العامة، والضرائب، والجمارك، وإدارة البيانات، والرقابة، والتخطيط الاقتصادي.

**8. تعميق الشراكات الوطنية والدولية لدعم التنمية المستدامة:** تعزيز الشراكة بين الحكومة العراقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات الدولية، ومراكز الدراسات والحوار، والقطاع الخاص، بما يسهم في بناء القدرات، وتطوير النماذج الاقتصادية، وحشد التمويل الدولي للمشاريع الاستراتيجية.